

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال

(تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد باولييو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

إن المناخ السياسي الحالي غير مشجع بحيث يسمح لنا أن نتوقع تحقيق تقدم كبير في مجال نزع السلاح. وقد يكون هذا هو الحال منذ أمد بعيد، ولولا ذلك لما كنا قد قضينا أكثر من قرن نناقش فيه هذا الموضوع. ويواجه المجتمع الدولي الآن مخاطر كبيرة تتهدد أمنه وعليه التصدي لها بشدة. وهذه التهديدات سواء أكان طابعها إرهابيا أم تقنيا أم نوويا أم بكتريولوجيا أم كيميائيا فإنها تضع الهيكل المتعدد الأطراف على المحك. ولذلك علينا أن نقوي هذا الهيكل بدلا من أن نظل مجرد متفرجين لأن التذرع بحجة عدم وجود أداة نزع سلاح عالمية حتى الآن، أو لأن مستوى التنفيذ لا يزال غير مرض أو لأنه في ظل الظروف الحالية

أصبحت بعض الأدوات غير لازمة، يجعل منا مجرد مراقبين لضعف الهياكل المتعددة الأطراف التي أنشأناها نحن أنفسنا.

إن أوروغواي ترى أنه في مثل هذه الظروف، ومع ظهور ميول انفرادية خطيرة، يصبح من اللازم أكثر من أي وقت مضى تعزيز النظام المتعدد الأطراف. وبينما لا يتوقع في المستقبل القريب دخول الأدوات الرئيسية حيز النفاذ، وبما أن مفاوضات نزع السلاح ما برحت متوقفة، وبما أن الاتفاقيات لم تصبح عالمية بعد، أصبح محتما علينا أن نظهر تصميمنا على حماية الهياكل المتعددة الأطراف.

إن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والبكتريولوجية والسُّمية والتقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تنطوي جميعها على إمكانية الدمار الهائل بسبب طبيعة البعض منها وبسبب الكميات الكبيرة التي ينتشر فيها البعض الآخر بصورة غير مشروعة. ولقد حددنا هذه الأسلحة وصنفناها وعرفنا أماكنها بدرجة من النجاح. ومع ذلك، ما برحنا عاجزين عن تحقيق هدفنا الرئيسي ألا وهو القضاء عليها جميعا أو الحد منها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الانشطارية. ومن شأن تلك المعاهدة أن تكون خطوة ذات معنى في اتجاه عدم الانتشار كما أن من شأنها أن تسهم إسهاما مباشرا في منع الإرهاب النووي.

رابعا، تفصح النتائج الخطيرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن نفسها لدى ملاحظتها من جهة عدد الضحايا السنوي الناجم عنها: وهو حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص: ونعيد تأكيد أهمية برنامج العمل الذي اعتمد السنة الماضية ونتعشم أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الضروري لجهود الأمم المتحدة في تعقب الأسلحة بهدف تقييم إمكانية إعداد صك لمنع الاتجار غير المشروع.

خامسا، إننا نساند إضفاء طابع العالمية على مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك المناهضة لانتشار القذائف التسيارية وعقد مؤتمر دولي لاعتمادها. وتعتقد أوروغواي أن انتشار تلك الأسلحة أصبح يشكل تهديدا جديا بصورة متزايدة.

سادسا، تؤكد أوروغواي من جديد الحاجة لمواصلة العمل لتعزيز اتفاقية منع استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والحاجة للتحرك إلى الأمام بشأن مشروع البروتوكول الملحق باتفاقية منع استحداث، وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري تطوير استراتيجية عريضة القاعدة بشأن هذه الاتفاقية. ومما يدعو للأسف أنه ليس هناك اتفاق بشأن تعزيزها.

سابعا، نعتقد أن سجل الأسلحة التقليدية، والذي يحتفل بمرور عشر سنوات على إنشائه هذا العام، ثبت أنه عنصر هام في تعزيز الشفافية في مجال الأسلحة. ونحن ندعو لبذل جهود متواصلة بغية جعله عالميا.

وفي العقود الأخيرة أنشأنا نظاما صُمم لضبط تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ورغم أنه غير كاف، كما أن تفاقم الحالة الدولية أضعفه، نعتقد، مع ذلك، بأن سلام النظام وسلطته يجب المحافظة عليهما وتحسينهما وتوسيع نطاقهما. وتحقيقا لهذه الغاية، وتأييدا لما قاله ممثل كوستاريكا باسم مجموعة ريو ودون المساس بالبيانات التي ستدلي بها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي عن قضايا محددة في الوقت المناسب، تود أوروغواي أن تشدد على ما يلي.

أولا، نعتقد أن صون وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زال حجر الزاوية لإعلان الكوكب منطقة لا نووية. ومن ثم من الضروري التشديد على إضفاء طابع العالمية على المعاهدة من جهة والامتنال الصارم لأنظمتها من الجهة الأخرى. ونحن مسرورون بصفة خاصة لإعلان كوبا المتعلق بانضمامها لتلك المعاهدة ولمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). كذلك نود أن ندعو للتنفيذ الكامل للـ ١٣ تدبيرا لنزع السلاح النووي التي انبثقت عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، الذي لم يسجل بعده إحراز أي تقدم ملموس.

ثانيا، إن أوروغواي يساورها القلق إزاء الصعوبات المتعلقة بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ورغم أننا نشق بأن مراعاة الوقف الاختياري للتجارب سيساعد، نعتقد أنه ينبغي ألا يؤخر دخول المعاهدة الفعال لحيز النفاذ.

ثالثا، ومما يبعث على خيبة الأمل رؤية الجمود - الموجود بالفعل لأكثر من ست سنوات - الذي يجد مؤتمر نزع السلاح فيه نفسه، وكذلك الإخفاق المستمر في البدء في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد

ومرتبط بعضه ببعض ويواجه تهديدات مشتركة ويعاني مكان من ضعف مشتركة، لم يعد يتسنى صون الأمن دون مراعاة مصالح الجميع، ودون التعاون بين الجميع، على أساس مبدأ الحق المتساوي للجميع في السلام والأمن.

وقد أدت التهديدات الجديدة للأمن الوطني والإقليمي وحتى الدولي الناشئة من جهات فاعلة من غير الدول إلى تحطيم التصورات والحسابات الأمنية التقليدية. غير أن الرد على هيئة اللجوء المتسارع للانفرادية، والاعتماد الأكبر على العتاد العسكري، ونشأة استراتيجيات أمنية وطنية قائمة على مذهب الوقاية الجديد - والوضع النووي الجديد غير المسبوق أدت إلى تفاقم الحالة. والواقع أن نشأة مرحلة جديدة في الحلبة الدولية تتطلب في الحقيقة منظورا مختلفا للشؤون العالمية.

وقد أوضحت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر حتمية تنقيح النظريات الأمنية الموجودة، القائمة على حيازة ترسانات هائلة للأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، بوصفها وسائل مزعومة لصون السلام والاستقرار. فأسلحة الدمار الشامل، التي كان يُعتقد أنها ضامنة لأمن حائزيها، هي اليوم أكثر من أي وقت مضى مصدر لقلق حقيقي كما أنها أدوات خطيرة في أيدي الكيانات غير المسؤولة. ومن ثم، على الدول الحائزة للأسلحة النووية واجب والتزام أخلاقيان وقانونيان في السعي للقضاء التام على مخزوناتها من أجل فتح الطريق أمام حظر عالمي شامل.

واليوم، لا تخدم الأسلحة النووية غرضا سوى الاستفزاز وهي في الحقيقة خطر على السلام والأمن الدوليين. وما برحت الأسلحة النووية تحبط الثقة الضرورية بمكان لإصلاح العلاقات الدولية وتعزيز التعاون ومن ثم لن تُزال تهديدات الأسلحة النووية حتى يقضى على تلك

وأخيرا، تأمل أوروغواي أن يجد التقدم المحرز من خلال اتفاقية أوتاوا صدقيا بصورة متزايدة في المجتمع الدولي.

وتحدد أوروغواي، وهي عضو في منطقة السلام التي أنشأتها السوق المشتركة للجنوب، وطرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، وطرف في معاهدة عدم الانتشار، مرة أخرى تأكيداً للأهمية التي تعلقها على القضايا التي ستناقشها اللجنة في الأسابيع القادمة. وقد ذكرنا في بداية هذا البيان أن التهديدات الموجودة حدية ومن ثم تتطلب استجابات حدية. وتلزم أوروغواي إرادتها السياسية بالمساعدة في هذه المهمة. ويشعر وفدي أيضا ببالغ السرور، سيدي، للعمل في ظل قيادتكم.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أهنيكم، يا سيدي الرئيس، وأن أعرب عن الثقة بأن اللجنة بفضل مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستختتم عملها في هذا المنعطف الهام بنجاح. وأعتزم هذه الفرصة بدوري لأعرب عن شكري الخاص للسيد دنابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على قيادته وإخلاصه لتعزيز قضية نزع السلاح.

وتتسم الحالة الدولية الراهنة بمجهود عالمي مجدد الحيوية لاستعراض المذاهب الأمنية الموجودة بحثا عن قاعدة جديدة لتعزيز السلام والأمن. إن نموذج الأمن الدولي السائد أثبت في الحقيقة أنه عاجز عن توفير تفهم شامل للتطورات الجديدة في الشؤون الدولية. ناهيك عن صياغة ردود مناسبة عليها. ومن البديهي أن الأمن أصبح قضية أكثر تعقيدا وتعددا للجوانب. ويبدو أن النهج الصفري التقليدي للأمن، والذي يقضي بتعزيز أمن واحد على حساب الآخرين، أصبح من مفاهيم الماضي. ففي عالم متسم بطابع الكونية

ولكن العقبات في طريق إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تسببت في تفاقم التوتر في المنطقة. ولطالما أعربت دول المنطقة عن قلقها البالغ إزاء سعي إسرائيل إلى اقتناء مجموعة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية وحيازتها لتلك الأسلحة، وهذه حقيقة مدعومة بالوثائق. ومن المفارقة حقاً أن نظاماً شكّل أكبر خطر على السلم والأمن الإقليميين والدوليين طيلة عقود، ورفض وخرق كل قرار مجلس الأمن والجمعية العامة، وتجاهل جميع الأنظمة الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل، لم يحظ بالقبول فحسب بل حظي أيضاً بالدعم المادي لبرنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل من نفس الدولة التي جعلت من توجيه ادعاءات لا أساس لها ضد الآخرين أولوية في سياستها العالمية. والمفارقة الأكبر هي أن إسرائيل ذاتها ما فتئت تشكل مصدراً نشطاً للتضليل والدعاية ضد الآخرين. وبالتالي فمن الضرورة المطلقة أن يسعى المجتمع الدولي بنشاط إلى تنفيذ مقرر اتخذته الجمعية العامة قبل ٣٠ عاماً بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وينبغي استكمال الجهود الفردية والجماعية التي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، وبهدف القضاء التام على الأسلحة النووية، بتنشيط مفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. وللأسف، واجهت مفاوضات نزع السلاح انتكاسات حادة، أدت في بعض المجالات الهامة إلى تقويض المساعي التي بذلها المجتمع الدولي طوال عقد لحظر أسلحة الدمار الشامل.

إن كسر الجمود في المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي أُحبط في المرحلة النهائية لإبرامه واعتماده، ينتظر حسن النية

الأسلحة وما لم يُقضَ عليها وينشأ عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وليس ذلك مجرد رؤية مثالية أو طوباوية لمستقبلنا: إنما هو مطلب جاد للمجتمع الدولي، تدعمه التأكيدات السياسية والقانونية. والمطلوب من الدول الحائزة للأسلحة النووية، كما أنها ملزمة بموجب تعهدات، بأن تبذل جهوداً منتظمة ومطرودة بغية خفض الأسلحة النووية عالمياً بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف. وفي هذا السياق لا يشكل الاحتفاظ بالأسلحة النووية لاستعمالها في المستقبل في مصداقية الجهود الثنائية لتحديد الأسلحة فحسب وإنما يشعل أخطاراً أكثر على الأمن لاحتمال تعرضها للحوادث وسوء الاستعمال والهجمات الإرهابية.

ورغم أن هدفنا والتزامنا المشتركين هما نزع السلاح النووي الكامل والذي يمكن التحقق منه، فينبغي أن يحظى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بأولوية قصوى في جدول الأعمال الدولي. ومما يبعث على قلقنا الشديد أن ظهور مذاهب جديدة قائمة على الضربة الوقائية وتوسيع نطاق استخدام الأسلحة النووية، حسبما يرد تعريفهما في مجلة "Nuclear Postare Review"، يقوض أسس نظام عدم الانتشار ذاتها، وما لذلك من تداعيات خطيرة على البيئة الأمنية الإقليمية والدولية معاً.

وعلى الجانب الإيجابي، أهنئ حكومة كوبا على قرارها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل مخلصين أن تكون هذه المبادرة خطوة إضافية نحو تحقيق عالمية المعاهدة. كما أود الترحيب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ذلك إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية أداة أساسية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

لقد تضمن التقرير أساساً لمحة عامة عن نشوء إنتاج القذائف وتطورها المرحلي وقدراتها الحالية. وفي هذا الإطار، سرد التقرير من المنظور الفني والاستراتيجي، خصائص القذائف، التي جعلتها اختياراً مناسباً للدول في المجالين العسكري والمدني. فضلاً عن ذلك، حدد التقرير العوامل الدافعة وراء حيازة القذائف واستحداثها والأمر الأهم هو أن التقرير تناول القضايا المتعلقة بمختلف جوانب علاقة القذائف بأسلحة الدمار الشامل، والقدرات التقليدية، ونقل التكنولوجيا، والمذاهب العسكرية، وتدابير بناء الثقة.

ويوفر التقرير، رغم عموميته، أساساً سليماً لأي عمل إضافي، ويمهد الطريق لتوصيات أكثر تفصيلاً وعملية المنحى.

إن الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هي فرصة مفيدة للاستعراض الموضوعي لمعمل عملية السجل وفعاليتها، وكذلك للتدابير الممكنة لتعزيز هذه المبادرة.

وإحدى القضايا الأساسية في عملية تشغيل السجل تحفظات الدول فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة في العملية. ولقد وضع الآباء المؤسسون للسجل، من خلال هذا الإطار، أساساً لتبادل المعلومات بشأن التسليح، كإسهام في الانفتاح والثقة في المجال العسكري. وتتجلى هذه الفكرة بوضوح حتى في عنوان القرار، وهو "الشفافية في مجال التسليح". وللأسف، كان تفسير البعض لتنفيذ القرار وعمل السجل ضيقاً، مقارنة بنص وروح القرار الأصلي، الذي اعتبره مقصوراً على الفئات السبع للأسلحة التقليدية. وقوبلت كل جهود توسيع نطاق السجل ليشمل إطاراً أكبر لتبادل المعلومات، بما في ذلك معلومات عن أسلحة الدمار الشامل، بالمعارضة والرفض.

ومبادرات عملية هذا الوضع يزداد صعوبة في عصر يحتاجه خطر أسلحة الدمار الشامل.

إن النهج المتعدد الأطراف تجاه السلم والأمن الدوليين هو الخيار الناجح الوحيد في البيئة الدولية الجديدة. ولقد اقترنت الجمعية العامة في الأذهان بالدعم القوي والإجماعي من المجتمع الدولي لمثل هذا النهج المتعدد الأطراف. ونأمل أن يُترجم هذا الشعور بإخلاص إلى تدابير سليمة وعملية لصالح إنعاش الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولقد نظرت اللجنة الأولى العام الماضي في هذا الموضوع واتخذت قراراً في هذا الصدد. ومع إعراب الدول عن هذا الالتزام غير المسبوق بمبدأ التعددية المحوري، يكون من المعقول أن نتوقع قراراً أشمل هذا العام. وتبذل حالياً جهود جماعية لوضع مشروع قرار للنظر فيه بشأن قضية تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في اللجنة الأولى هذا العام، وآمل أن يفرز هذا المشروع زخماً جديداً لتعزيز التعددية بوصفها الأداة الوحيدة لحفظ وتعزيز السلم والأمن.

أما مسألة القذائف فقد اجتذبت الاهتمام وعن حق في الأمم المتحدة. وأفضى قرار للجمعية العامة بشأن القذائف إلى إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين كي يتناول هذه المسألة من جميع جوانبها. ويسعدنا أن هذا الفريق نجح في إعداد أول تقرير للأمم المتحدة على الإطلاق عن هذه المسألة المعقدة (A/57/229). وأهنئ رئيس وأعضاء الفريق على جهودهم الحثيثة وعلى التزامهم بإتمام الاستعراض الموضوعي لمختلف جوانب مسألة القذائف. وكان لرئيس الفريق، السفير غريرو ممثل البرازيل، دور هام في تحقيق توافق الآراء داخل الفريق، وأغتتم هذه الفرصة لأعرب له عن شكري الخاص على تفانيه وقيادته الممتازة.

والاستقرار. وهذه الأعمال الهمجية ينبغي أن تدفعنا إلى تجديد تقيدنا بمجموعة الاتفاقات المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة. ونعتقد أن الطابع الدولي للتهديدات والتحديات المعاصرة يقتضي بذل جهود متعددة الأطراف لمنعها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بيان وكيل الأمين العام، السيد دانابالا، الذي عدد فيه الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويسرني أنؤكد أن كازاخستان تشترك في معظم الأحداث الإيجابية التي كان من بينها الاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا فريق الخبراء في سمرقند بشأن نص معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، والالتزام بتوقيع المعاهدة هذه العام في سمبالاتينسك. وكازاخستان التي قاسى شعبها من القوة السلبية للأسلحة النووية، مقتنعة بأهمية هذا الحدث، لا بالنسبة لبلدان آسيا الوسطى وحدها، وإنما أيضا بالنسبة للأمم المتحدة التي ما فتئت منخرطة في هذه العملية منذ عام ١٩٩٧.

ونؤمن بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم يتماشى مع سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار واستدامته. ولهذا، تؤيد كازاخستان تدعيم مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، وترحب بالإعلان الصادر مؤخرا عن حكومة كوبا بشأن التصديق على معاهدة تلاتيلولكو، وبمبادرة البرازيل المتعلقة بالانضمام إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي، لضمان جعل نصف الكرة الجنوبي خاليا من الأسلحة النووية.

وكازاخستان تقدر عاليا أعمال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الذي يمثل الأداة الفعالة في المساعدة على خلق مناخ

وهذه تجربة مؤسفة ينبغي تصحيحها بغية زيادة كفاءة ومصداقية العملية برمتها. ويمكن لقرار بتبادل المعلومات بشأن الترسانات النووية والمواد الانشطارية والتكنولوجيات المتصلة بها، أن يعطي زحما هاما للتشغيل الناجح للسجل.

إن نزع السلاح الكلي ونزع السلاح الجزئي هما اليوم جانبان لا غنى عنهما في تحقيق الأمن. وينبغي الاعتراف بأن تقليل الاعتماد على الأسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، يمثل قاسما مشتركا أساسيا في دفع عجلة السلم والأمن وتعزيزهما. لقد أصبح العالم اليوم أصغر من أي وقت مضى، وأصبح أمنه غير قابل للتجزئة أكثر من أي وقت مضى. ونأمل أن تتمكن من توحيد صفوفنا لمنع الكوارث الناشئة من عدم استعدادنا للتصدي للتحديات الأمنية الجديدة لمستقبلنا المشترك.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلت

بالانكليزية): أود في البداية أن أشرك في تهنتكم، سيدي، على انتخابكم للمنصب الرفيع لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أعرب عن الثقة في ظل قيادتكم البارعة سيُحرز تقدم جوهري في التعامل مع القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وأقدم تهنتي أيضا إلى سائر أعضاء المكتب.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسفير أندريه إردوس، ممثل هنغاريا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وللسيد جاينثا دانابالا، على عمله بلا كلل بشأن قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وعلى البيان الشامل الذي أدلى به أمام اللجنة.

إن الأعمال الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة قبل عام أظهرت مدى هشاشة العالم الذي نعيش فيه، وأهمية أن توحد جميع الدول جهودها لضمان الأمن

للاستقرار في بعض المناطق. والشفافية في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها يوفر أساسا جيدا لمنع التكديس المفرط للأسلحة التقليدية في أية دولة، وهي تزوده بمعلومات على أساس منتظم منذ عام ١٩٩٢ وتعتبره أهم عنصر في تحديد الأسلحة. ونرحب أيضا بأن تشارك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن في تشغيل هذا الصك الدولي المهم.

وكازاخستان تؤيد أيضا تدابير الشفافية الأخرى التي عرضتها الأمم المتحدة مثل الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وهي أحد المشاركين في تقديم مشروع قرار اللجنة الأول ذي الصلة. وفي هذا الصدد، ومع أن برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لم يستجب بالكامل لتوقعات جميع البلدان، فإننا نكرر التأكيد على استعدادنا لمزيد التعاون في جميع الإجراءات الثنائية والإقليمية والدولية لكفالة تنفيذه.

وعلى سبيل المساهمة في هذه المسألة، استضافنا في ألماتي، المؤتمر الإقليمي الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالانتشار غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في آسيا الوسطى، الذي انعقد في أيار/مايو من هذا العام. وكانت أول محاولة للتعرف على مشاكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في آسيا الوسطى عن طريق تبادل المعلومات. وقد حضر المؤتمر خبراء وممثلون من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا والنرويج وكندا ومنظمات دولية أخرى ومنظمات غير حكومية.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأؤكد من جديد استعدادنا الذي أعرب عنه وزير الخارجية في بيانه أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة السابعة والخمسين للجمعية

مؤات للتعاون ونزع السلاح في المنطقة. وقد داوم هذا المركز على تزويد دول آسيا الوسطى الخمس بالمساعدة اللازمة في جهودها من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وفي هذا العام صدّق بلدي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد بلغ إجمالي عدد الموقعين على هذه المعاهدة الآن ١٦٦، صادق منهم ٩٤ على المعاهدة. وهذه علامة طيبة على دعم المجتمع الدولي لهذه المعاهدة. وتواصل كازاخستان مساهماتها العملية في الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية رصد الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي، بوصفها إحدى الدول القليلة التي تخلت طوعا عن ميراثها من الأسلحة النووية، تؤمن بأن الشرط الأساسي لبناء مناخ من الثقة في العلاقات الدولية الحديثة هو التعجيل بدخول هذه المعاهدة حيز النفاذ. ويعتبر صون نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه، عملية أساسية في سياق إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وبعد أن رحبنا بقرار كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ندعو الدول التي ما زالت خارج المعاهدة، أن تنضم إليها بدون إبطاء.

ولن أخوض في مزيد من التفاصيل عن مساهمة بلادي في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. فالدليل الواضح على هذه المساهمة هو عضوية كازاخستان الكاملة في مؤتمر نزع السلاح، وغيره من المنظمات الدولية المعروفة. وفي هذا العام، انضمنا أيضا إلى مجموعة الموردين النوويين، مما يتيح لنا فرصة أخرى للمشاركة في منع استحداث أنواع جديدة عن الأسلحة النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا لا تبين لنا فحسب أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، بل تبين لنا أيضا ضرورة تفادي تكديس الأسلحة التقليدية بصورة مزعزعة

للإعراب عن تقديرنا للسيد جاياتا دانا بالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه المتبصر والحاسم بشأن مختلف قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

تجتمع اللجنة الأولى في وقت صعب وحافل بالتحديات. وعلى الرغم من وجود بعض التطورات الإيجابية، فإننا في واقع الأمر نلمس الضعف الذي يعتري البنية التحتية الأساسية لنزع السلاح، ونواجه أزمة في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. ووفد بلادي يرحب بالاختتام الناجح للمفاوضات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، التي أدت إلى توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وهذه المعاهدة، باعتبارها معلما بارزا على طريق الحد من الأسلحة النووية، أذنت بإجراء تخفيض عدد ما ينشر من الأسلحة النووية إلى ما يتراوح بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ في غضون العقد المقبل، ووفرت أساسا جديدا للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين. ويحدونا الأمل في أن يواصل الطرفان جهودهما صوب إزالة الترسانات النووية.

ومن دواعي الامتنان أيضا ملاحظة أن المبلغ الإجمالي لمبيعات الأسلحة في العالم قد بلغ أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٧. وقلصت بلدان نامية كثيرة نفقاتها على الأسلحة، ويمكنها الآن أن تستخدم مواردها من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. واستمر عدد التوقعات والتصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الزيادة. وبالمثل، نخطط علما بأوجه التقدم المحرز في ما يتعلق بالقضاء على الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى زيادة عدد التصديقات على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونثني أيضا على كوبا التي اتخذت قرارا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فزادت بذلك تعزيز نظام عدم الانتشار. ومن الجدير بالملاحظة بقدر متساو الاتفاق على نص لمشروع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

العام، لأن نستضيف في كازاخستان، في عام ٢٠٠٣، مؤتمرًا دوليًا بشأن هذا الموضوع تحت رعاية الأمم المتحدة.

بعد نصف عام من انضمام كازاخستان إلى الأمم المتحدة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، طرح رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزارباييف، مبادرة بعقد مؤتمر بشأن التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، بهدف إنشاء نظام أمني في آسيا. وقد تعزز هذا الهدف من خلال اجتماع القمة الأول للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي انعقد في ألماتي في حزيران/يونيه من هذا العام. وللمرة الأولى في التاريخ التقى رؤساء الدول الآسيوية الكبرى ليعربوا عن إرادتهم السياسية واهتمامهم بأن يبحثوا معا عن سبل لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة آسيا الشاسعة. واعتماد الوثيقتين الختاميتين، قانون ألماتي بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر التفاعل وتدابير الثقة في آسيا، والإعلان المتعلق بالقضاء على الإرهاب وتعزيز الحوار بين الحضارات، يتسم بأهمية فائقة، لأنه يمثل محاولة قيمة للإسهام في الأمن الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول المهتمة إلى مواصلة عملها من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة في آسيا.

وأخيرا، أود أن أؤيد رغبتكم التي أعربت عنها في البيان الاستهلاكي، في أن تلمسوا في مداولاتنا التزاما جديدا بإذكاء روح التعددية التي تلمس الحاجة إليها لمواجهة التهديدات العالمية. وربما يكون ذلك أعظم تحد يواجهها، وعلينا ألا نخفق في التصدي له.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهاني وفد بلادي على انتخابكم بالإجماع لترؤس مداولات اللجنة الأولى. ونتوجه بالتهنئة أيضا إلى سائر أعضاء المكتب. واسمحوا لي كذلك أن أغتنم هذه الفرصة

ومن ثم، فإن الالتزام الذي لا لبس فيه الذي تم التعهد به في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحاجة إلى التدليل عليه دون إبطاء من خلال التعجيل بعملية المفاوضات والتنفيذ التام للخطوات العملية الـ ١٣ بغية التقدم بصورة منتظمة ومطرقة نحو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وترى إندونيسيا أن تنفيذ تلك الخطوات يشكل نقطة مرجعية لتحديد التقدم بصدد تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي ولا بد أن يستند إلى نزع السلاح بصورة حقيقية، ويتطلب ذلك التدوين والشفافية والمساءلة والتحقق. وبصفة خاصة: فإن من شأن تقليص المنظومات التشغيلية الاستراتيجية، التي تشكل أكبر خطر مباشر وشيك ومائل، أن يبعث الأمل في إحراز تقدم فيما يتعلق بتقليص، إن لم يكن القضاء على، الأخطار النووية؛ وينبغي أن يمثل تفكيك الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح؛ ومن شأن تقليل دور تلك الأسلحة في المستقبل في مجال الأمن أن يقلل إلى أدنى حد ممكن خطر استخدامها. وبالمستطاع تدعيم ذلك بتدابير من جانب واحد تؤدي إلى حدود جديدة في مجال تحديد الأسلحة وذلك بتعزيز الاتفاقات الثنائية، وتخفيض الترسانات، وتقليص الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وتحديد التسليح. وفي هذا إظهار لضبط النفس، وتعزيز للثقة وإسهام في هدف تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية.

لقد ظهر أن مشكلة السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل أكثر أهمية في الوقت الحاضر من أي وقت مضى في العصر النووي. ومما يثير قلقنا جميعاً الشبح المتزايد في الظهور لهذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، التي تقتنيها حالياً وتستخدمها جهات فاعلة من غير الدول. وتشكل هذه الأسلحة خطراً يهدد بصفة خاصة الاستقرار الدولي، ولا تستطيع أي دولة أن تتصدى له من جانب

وسط آسيا، مما يدل على الاتجاه الذي لا رجعة فيه نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

بيد أن الصورة ليست مشجعة في ما يتصل بالجهد الرامي إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. وهناك قلق متزايد بشأن بطء خطى التقدم نحو تحقيق هدف القضاء التام على الترسانات النووية. وازدادت الحالة تعقيداً من جراء تحديث النظريات الاستراتيجية التي وضعت مبررات جديدة من أجل الاحتفاظ بصورة دائمة بتلك الأسلحة ولإيجاد جيل جديد منها ونشر أسلحة نووية تكتيكية. وأحاط وفدي علماً أيضاً مع الأسف بإلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية من جانب واحد، وبوضع خطط من أجل الدفاع الوطني بالقذائف، واحتمالات سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وأنشأت هذه التطورات السلبية سياقاً استراتيجياً جديداً يثير المزيد من القلق.

ويكمن ضمناً وراء هذه الأزمة، أن الالتزامات التي جرى التعهد بها لتحقيق أهداف نزع السلاح لم تنفذ بصورة جادة. وفي الوقت نفسه، شهدنا الاتجاه المتزايد نحو تقويض تعددية الأطراف والالتزامات القانونية المتعددة الأطراف. ولقد ساهمت المصالح الاستراتيجية المختلفة في إصابة جهود نزع السلاح بنكسة خطيرة، بما في ذلك المأزق الذي يواجه مؤتمر نزع السلاح، الذي أحقق حتى الآن في الاتفاق على برنامج عمله. وستكون عواقب الفشل في معالجة هذه القضايا بأبعادها الأوسع نطاقاً والأكثر عمقاً خطيرة وستؤدي إلى نتائج عكسية. وستعاني قدرتنا واستعدادنا لحفظ النظام الحالي لتحديد الأسلحة معاناة خطيرة، وستقلص إلى حد كبير احتمالات إبرام اتفاقات ذات مصداقية لنزع السلاح في المستقبل.

حد سواء. وسلم التقرير أيضا بحق الدول في استخدام تكنولوجيا الفضاء وتسخيرها لتحقيق أغراض سلمية. ولاحظ التقرير الافتقار إلى معايير أو صكوك مقبولة عالميا للتصدي على وجه التحديد للشواغل ذات الصلة بالقذائف. وتم التصدي لهذا الأمر الشاذ بصورة جزئية بنظام السيطرة العالمي المقترح ومشروع مدونة السلوك الدولية، اللذين ينصب تركيزهما بصورة أولية على القضية الرئيسية المتمثلة في وقف انتشار القذائف والتكنولوجيات ذات الصلة. وهما يمثلان ردا على الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل وسبل إطلاقها.

بيد أن الثغرات في أنظمة عدم الانتشار جعلتنا ندرك الحاجة إلى إلقاء نظرة جماعية على هذه القضية واستكشاف طرائق أخرى لمكافحة خطر انتشار القذائف. ومن شأن المبادرات المتعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل وضع نظام قانوني شامل وغير تمييزي أن تتصدى ليس فحسب للشواغل المتصلة بالانتشار والمسائل ذات الصلة بالاستخدام المزدوج للتكنولوجيا، بل إنها تعتمد أيضا نهجا يتألف من مراحل لتقليص كل من القذائف الهجومية والدفاعية والقضاء عليها. وتنتهي الآن للمجتمع الدولي فرصة غير مسبوقة كي يسعى إلى تحقيق نتيجة تتسم بالمسؤولية بالاستناد بقدر أكبر إلى تقرير فريق الخبراء.

وقليل من المشاكل العالمية العديدة التي تتطلب استجابة متعددة الأطراف، واضح وضوح مشكلة نزع السلاح. ونعتقد، نظرا للجمود المستمر في مساعيها، أن الوقت قد حان لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح. لقد انقضى الآن زهاء عقد ونصف العقد منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. ومن الملائم أيضا الإشارة إلى أن هيئة نزع السلاح بحثت باستفاضة هذه المسألة خلال فترة غير مسبوقة مدتها أربع سنوات متتالية وحددت العناصر

واحد. وفي هذا الصدد، يعد التبكير باعتماد اتفاقية دولية لقمع الإرهاب النووي، وكانت موضع بحث في الجمعية العامة، خطوة أولى لها أهميتها نحو القضاء على هذا الخطر. وينبغي أن تتضمن أحكاما لضمان حماية المواد النووية، وفرض رقابة دولية على جميع المواد الانشطارية التي يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة نووية جديدة، كما ينبغي أن تضع معايير متفقا عليها دوليا لجميع أنواع الصادرات والواردات النووية. ومن شأن اتفاقية كهذه أن تقدم إضافة لها شأنها إلى المعايير القانونية الموجودة حاليا من قبيل اتفاقية فيينا بشأن الحماية المادية للمواد النووية بشكل كامل.

وفيما يتعلق بمعاهدة بانكوك، فقد أرادت لها الدول الأطراف فيها أن تكون مساهمة في تعزيز الأمن وحفظ السلام والاستقرار في العالم. وتلك المعاهدة، شأنها شأن معاهدات تلاتيلوكو وراروتونغا وبليندابا، لن تصبح فعالة إلا بمشاركة جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية. ودأبت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على التفاوض معها بشأن أحكام بروتوكول يصبح جزءا لا يتجزأ من المعاهدة. بيد أن بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية تواصل الإعراب عن شواغل لم تجد حلا. والمفاوضات مستمرة، والأمل معقود على أن تصادق الدول النووية على البروتوكول في المستقبل المنظور حتى تصبح منطقة جنوب شرقي آسيا عمليا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي أول جهد بذلته الأمم المتحدة كي تتصدى لمسألة القذائف من جميع جوانبها، زاد التقرير عن دراسة أدرها فريق الخبراء الحكوميين (A/57/229) الأمور وضوحا أمامنا وذلك بمناقشة جملة أمور منها الوضع الراهن والاتجاهات الحالية، والسوابق في الماضي، والقذائف باعتبارها وسائل الإطلاق المختارة لأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وكثير من الأسلحة التقليدية، مما تترتب عليه آثار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على

إن نزع السلاح العام هو الهدف النهائي الذي نتوخى بلوغه لتحقيق الأمن الجماعي. وسيظل صون السلم والأمن الدوليين حلما ما دامت الدول لا تحقق تخفيضات ذات مغزى في عدد ونوعية الأسلحة المتاحة لها من أجل أمنها الداخلي. والواقع أنه بتقليص أعداد القوات وتخفيض كميات الأسلحة تتضاءل مخاطر العدوان.

وكان التقدم المحرز منذ مؤتمر لجنة نزع السلاح الذي أنشئ في عام ١٩٥٩ وحتى مؤتمر نزع السلاح الحالي تقدما بطيئا. ولم يتم التصديق على عدة اتفاقات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، رغم أن الدول وقّعتها برضاها. ويأسف وفد هايتي لأن المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح لم يتمكن في دورته عام ٢٠٠٢ من الاتفاق على خطة عمل تتصل بالمسائل الموضوعية. ومن الضروري أن نتغلب على هذه العقبات، رغم وجود اختلافات في وجهات النظر، وذلك لصالح السلم والأمن الجماعيين.

وفي مجال نزع السلاح النووي، يرحب وفد بلادي بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وهذه خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وأملنا أن تصبح عملية تدمير هذه الأسلحة على النحو المخطط لها في إطار هذه المعاهدة قابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، نظرا لأن الهيكل الجديد للسلم والأمن الدوليين يتطلب وضع معاهدة للقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بقرار الحكومة الكويتية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو. وبهذا القرار، تؤكد السلطات الكويتية التزامها بنزع السلاح النووي وإيمانها العميق بتعددية الأطراف، التي تمر اليوم بأزمة شديدة.

الضرورية لإضافة المزيد من التفاصيل. وهذا مما يدل على الأهمية التي توليها الغالبية العظمى من الدول لعقد هذه الدورة. ولذلك يعرب وفدي عن أمله في إمكانية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كي يتسنى لنا أن نستفيد بإنجازاتها التي تحققت في الماضي ونتمكن من التصدي للقضايا الكثيرة التي راوغتنا طويلا وحالت بيننا وبين التوصل إلى توافق في الآراء.

ويلغ وفدي الدول الأعضاء بالحلقة الدراسية التي ستعقد في بالي في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ لبحث مسألة القيام على الصعيد الإقليمي بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وسيعقد ذلك المنتدى، في نفس الوقت، حلقة عمل معنية بالشفافية في مجال التسليح.

وقبل أن أختتم كلمتي، يود وفد بلادي أن يشيد بالمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لإسهاماته في تيسير استكشاف آفاق جديدة وتحديد مجالات لإجراء مفاوضات وإبرام اتفاقات بشأنها، مما يعزز إمكانيات نزع السلاح. لهذه الأسباب، من الضروري أن تستمر أنشطة هذا المركز.

السيد فيس - إيمي (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، باسم وفد هايتي، عن أخلص تمانينا على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويمكنكم أن تعولوا على كامل الدعم والتعاون من وفد بلادي في اضطلا بكم بمهمتكم النبيلة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد أندريه إيردوس، ممثل هنغاريا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمالنا في الدورة السادسة والخمسين.

وتؤيد جمهورية هايتي القضاء على كل أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت أسلحة نووية، أو بيولوجية، أو كيميائية. وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أداها قرار الجمعية العامة ١/٥٦ وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أصبح من الأمور الملحة الآن أكثر من أي وقت مضى التصدي لهذه المسألة، والاعتراف بالصلة الوثيقة القائمة بين الإرهاب الدولي والنقل غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل تلك. وعليه، لا يزال وفد بلادي على اقتناع بأن الأسلحة البيولوجية والكيميائية تمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. لقد أحرز تقدم ملموس في مجال التكنولوجيا الأحيائية والجينات يكفي لإعطائنا فكرة عن الأخطار التي تهدد الجنس البشري إن لم يتم التوصل إلى وضع صكوك على الصعيد المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها.

وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية هايتي بالنداء الذي وجهته لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل نزع الأسلحة البيولوجية، وتشجيع المؤتمر الاستعراضي للأسلحة البيولوجية والسّمية على التوفيق بين المصالح والاختلافات في وجهات النظر من أجل تعزيز الاتفاقية المشار إليها. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتقدم المحرز من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية في إطار الاتفاقية، ولا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود التي تبذلها المنظمة ذات الصلة، والتي ما فتئت تعمل بنشاط منذ بدء نفاذ تلك الاتفاقية في عام ١٩٩٧ من أجل تنفيذ الأهداف المتوخاة. ومع ذلك فإن وفد بلادي - شأنه شأن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - لا يزال يشعر بالقلق إزاء كميات هذه الأسلحة المقدّسة، والترسانات العسكرية، ويعرب عن قلقه أيضا لأن المنظمة لم تتمكن إلا من تنفيذ ٧٠ في المائة فقط من برنامجها للتفتيش في العام الماضي بسبب نقص الأموال.

وتمثل معاهدة عدم الانتشار صكاً ضروريا للحملة التي يشنها المجتمع الدولي ضد التسليح ومن أجل عدم الانتشار. والواقع أن عدم الانتشار ونزع السلاح يرتبطان ارتباطا كاملا. ولهذا، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يضطلع بدور حاسم في تعزيز نظام عدم الانتشار. ويرحب وفد هايتي بإنشاء تلك المناطق من خلال معاهدات تلاتيلوكو وراوتونغا وبيلندابا وبانكوك. ونود أن نعتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

لقد قامت جمهورية هايتي، التي هي طرف في معاهدة عدم الانتشار، بالتوقيع على البروتوكول الإضافي بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وسوف يصدّق البرلمان الهايتي عمّا قريب على ذلك الاتفاق وعلى البروتوكول الإضافي. وعلى الرغم من أن هايتي لا تحوز ولا تستخدم أي مواد انشطارية، مثل اليورانيوم أو البلوتونيوم، فإن التصديق على هذين الصكين القانونيين سيدلّل للمجتمع الدولي على مدى مشاطرة حكومة هايتي لأهدافه التي تتوخى عدم الانتشار ونزع السلاح. وبالنسبة عن حكومة هايتي، أود أن أشكر رسميا مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المساعدة التي تقدم إلى جمهورية هايتي لما يقرب من العامين الآن في مجال الاستخدام المدني للطاقة النووية.

وينضم وفد هايتي إلى الوفود الأخرى التي تطالب بحظر كامل للتجارب النووية. ونرحب في هذا الصدد بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب عدد متعاضم من الدول - بلغ ٩٤ دولة حاليا - ونرحب بشكل خاص بالنظام الرائع للرصد الدولي الذي أنشئ من أجل الكشف عن أي تجارب نووية وردعها. ونعرب عن الأمل الوطيد في أن يظل الوقف الاختياري للتجارب قائما إلى أن يتم دخول هذه المعاهدة حيّز النفاذ.

على أنه يمكن تحقيق أهداف الألفية إذا ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بقرابة ٥٠ بليون دولار بصورة مستدامة. والإفراط في التسلح لا يعزز التنمية ولا يضمن السلم والأمن الدوليين.

وقبل أن أختتم كلامي، لا يسع وفدي أن يغفل عن الترحيب بسويسرا وتيمور - ليشتي بوصفهما عضوين جديدين في المنظمة. ونود أيضا أن نغتني هذه الفرصة لكي نشيد بشجاعة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي يثير سباق التسلح قلقها أيضا.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي عن مدى سرورنا لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون أعمال هذه اللجنة. فخيرتكم في أمور نزع السلاح ومهاراتكم المعروفة بشير خير بنجاح عملنا. ونود أيضا أن نثني على سلفكم، السفير أندريه إيردوس، الذي قدرنا عمله بالإجماع في قيادة اللجنة في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأخيرا، نود أن نعرب عن مدى امتناننا للسيد جاياتا دانابالا على بيانه الاستهلاكي وما قدمه من التفاصيل التقنية.

قد تكون نهاية الحرب الباردة دفعتنا إلى أن نشعر أننا نوشك على تسوية مسألة نزع السلاح بشكل نهائي. ومما يدعو للأسف أن الأمر ليس كذلك. فعلى النقيض من ذلك، ومن المفارقة، أن أحادية القطب التي نجمت عن هذه الظاهرة منذ انهيار سور برلين فيما يبدو تعني إمكانية زيادة القوة الضاربة، بما في ذلك القوة النووية. فقد ازدادت العضوية في نادي الدول الحائزة على أسلحة نووية بصورة خطيرة عوضا عن نقصانها، بحيث أن الحقائق الواقعة الحالية لا يمكن أن تبدد مخاوفنا. وبالفعل لقد انقشعت الآمال التي بعثتها معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة

وفي بيان استهلاكي أدلى به في ٣٠ أيلول/سبتمبر السيد دانابالا وكييل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي يود وفد بلادي أن يشيد به إشادة يستحقها عن جدارة، ذكر بأنه لا يزال يوجد ٦٣٩ مليون قطعة من الأسلحة الخفيفة في كل أنحاء العالم. إن هذه الأسلحة رخيصة الثمن وسهلة النقل تسبب وفاة ٥٠٠.٠٠٠ شخص في السنة؛ وأصبحت مسألة السيطرة على انتشارها ضرورية بصورة متزايدة. والواقع أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل منذ عام ١٩٩٠ أدوات تؤجج الصراعات، وتهدد السكان المدنيين، وتزعزع استقرار الاقتصادات والديمقراطيات الفتية. وقد عانت أفريقيا الكثير من ذلك. لهذا، رحب وفد بلادي مع الارتياح بالمؤتمر الذي عُقد هنا في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١، ويرى أن برنامج عمله يمكنه أن يساعد في التنبؤ بانتشار الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه.

ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، ينبغي أن نشجع المبادرات المهمة التي تم إطلاقها على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لمكافحة هذه الآفة المدمرة، ولا سيما الاتفاقية الأمريكية لعام ١٩٩٧ والإعلان البرازيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والموقف الذي صاغه المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وتقدر النفقات العسكرية الآن بأكثر من ٨٥٠ بليون دولار. وما زالت سياسة الردع النووي أو سياسة التفوق العسكري سارية. وتؤخذ هذه المبالغ الهائلة من الميزانيات الوطنية باسم الدفاع الوطني والسلام والأمن الدولي. ولكي يتسنى لكل هذا الأمن البقاء يجب أن يركز على دعامتين هما التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب وتطوير ثقافة للسلام. وينص آخر تقرير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية

الدولية، لا يمكن أن يكتب النجاح لهذه المبادرات. ويجب أن نؤكد مع الأسف أن هذا الهدوء أبعد شيء عن أن يكون قد تحقق في الحالة الدولية الراهنة، خاصة وأن هناك عدة جوانب أخرى من نزع السلاح لم يتم حلها بعد وهي مصدر قلق كبير لنا.

وهكذا، حينما يتعلق الأمر بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، فعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومات، تتكرر هذه الظاهرة وخاصة في أفريقيا، مما يهدد استقرار القارة ذاتها. ومن ضمن الحلول التي يمكن المناداة بها لعلاج هذا الاتجاه السلبي، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز المراكز الإقليمية للأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح، خاصة المركز في توغو الذي يغطي منطقة وسط أفريقيا. ونحن نرحب بإنشاء هذه المراكز التي تحظى بالتقدير على نطاق واسع، ولكنها لسوء الطالع تواجه بعض الصعوبات في عملها نظرا لقلّة الموارد. ولذلك نحث المجتمع الدولي على تزويدها بالضروريات التي تطلبها.

وفي الختام، ستواصل بوركينا فاسو دائما المشاركة في جهود الأمم المتحدة في سياق التدابير المتخذة لحل مسألة نزع السلاح. وقد اتخذنا بالفعل تدابير داخلية في بوركينا فاسو لتعديل تشريعاتنا الوطنية لكي تتماشى مع المعاهدات التي انضمنا إليها. وما برحت بوركينا فاسو على اقتناع بأنه لن يفضي إلى تحقيق نزع عام وكامل للسلاح إلا وجود شفافية في ميدان التسليح وكذلك جهود موحدة وجماعية من جانب المجتمع الدولي.

السيد باك غيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى وأن يعرب عن قناعته بأنه

للقذائف التسيارية نتيجة للانسحاب الانفرادي من جانب أحد الطرفين.

شغل نائب الرئيس، السيد ريفاس (كولومبيا)، مقعد الرئاسة.

ومع ذلك تود بوركينا فاسو أن تعرب عن سرورها لتوقيع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ معاهدة تتوخيان بموجبها تخفيض ترسائيهما النوويتين بمعدل الثلث بحلول عام ٢٠١٢. ولقد توقفت عملية تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها مثلما حدث مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينطبق ذلك أيضا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الرغم من القرارات المتخذة في المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، لقد ظل يحرق قدميه جرا عدة سنوات ولم يقر بعد جدول أعمال يتيح له بدء أعماله بشكل فعال مرة أخرى.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، لقد أعربنا مسبقا عن أسفنا للتأثيرات السلبية التي حدثت من نطاق النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ولكن يتعين علينا العمل من أجل ضمان التنفيذ الفعال للإجراءات التي اتخذها المؤتمر. وكما نرى، فالحالة بشكل عام ليست مشجعة. وهناك الكثير الذي يجب عمله ويجب أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها. وفي هذا الصدد، فقد أيدت بوركينا فاسو، مثلما فعلت بلدان أخرى، أهداف نزع السلاح العام والتام تحت رقابة دولية. وسنتابع تحقيق ذلك الهدف على أساس نهج متوازن ومع اتخاذ التدابير الملائمة. ومع ذلك، يتضح جليا أنه ما لم يوجد مناخ دولي هادئ مفعم بالثقة، أي بيئة تحترم الالتزامات المبنية عن الاتفاقات والترتيبات

المطلق للأسلحة النووية. ويتجلى هذا في التحول الأخير من نظرية الردع النووي إلى فلسفة الضربة الوقائية والتهديدات الصاخبة والعنلية باستخدام الأسلحة النووية. وما دام وجود الأسلحة النووية مستمرا، فلن تكون البشرية أبدا بمنأى عن التهديدات النووية.

إن القضية الجوهرية في مجال نزع السلاح هي نزع السلاح النووي، كما لا يمكن أن تتقدم عملية نزع السلاح على النحو الواجب إلا عندما يتحقق نزع السلاح النووي. ويشمل ذلك، في جملة أمور، حظر استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية والقضاء التام عليهما. وفي هذا الصدد يجذب بلدي الإبرام المبكر لاتفاق دولي يبين بوضوح التزامات جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بحظر استحداث وتجريب وإنتاج وتكديس ونقل واستعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها، والتدمير الكامل لجميع الأسلحة النووية. وانتظارا لإبرام ذلك الاتفاق، ينبغي أن تعطى الأولوية لتنفيذ ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وسحب جميع الأسلحة النووية المنشورة خارج أراضي الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومن ثم إزالة التهديد النووي وتعزيز عملية نزع السلاح النووي.

ويرى وفدي أن إبرام اتفاق قانوني دولي في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي من شأنه أن يخدم الهدف العالمي لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ولا يمكن أن يكون نزع السلاح جهدا انفراديا، وإنما ينبغي أن يجري على أساس الاحترام والثقة المتبادلين بين الدول. ولا يتوقع تحقيق نزع السلاح الحقيقي أبدا في بيئة تتسم بالعلاقات العدائية المستمرة بين الدول، وبالتهديدات المتزايدة للسيادة، ووصم

تحت قيادته القديرة سيتحقق تقدم كبير في المداولات بشأن بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة.

وترغب الإنسانية جمعاء في أن تجعل القرن الحادي والعشرين قرن سلام واستقرار وذلك بتحقيق نزع السلاح. ومع ذلك، فأسس نزع السلاح التي تم وضعها نتيجة للجهود هائلة بذلها المجتمع الدولي عبر عقود طويلة تتعرض للخطر. فنظريات التفوق النووي والضربات النووية الإجهاضية ومحاولات بناء منظومة دفاعية مضادة للقذائف التسيارية ونشر أسلحة نووية في الفضاء الخارجي، والإجراءات الأخرى لتطبيق استراتيجية عالمية قائمة على أساس من القوة، تجعل اتفاقات نزع السلاح الثنائية ومتعددة الأطراف غير فعالة وغير ذات أثر.

ويجري التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداث الأسلحة المتطورة علنا؛ ولم تخدم الالتزامات المتعهد بها حتى الآن لإلغاء الأسلحة النووية أي عرض على الإطلاق؛ وتزايد المخاوف من العودة إلى سياق التسليح الذي كان سمة الحرب الباردة. وأجبر العدل على التزام الصمت في العلاقات الدولية. ولا يمكن القول إن المناقشات والمناظرات عن نزع السلاح في محافل الأمم المتحدة محايده تماما وموضوعية وجوهرية، كما أنها لا تتصدى للتهديدات والتحديات الحقيقية لسلام العالم وأمنه. وهناك طلبات غير واقعية بشأن مسائل هامشية. وستظل مداولات نزع السلاح عقيمة ما دامت الوفود تتحسس الفروع الصغيرة بينما تتفادى الجذوع الرئيسية والجذور.

ومن أجل إرساء السلام والأمن العالميين الدائمين في القرن الجديد - ينبغي تحقيق نزع السلاح النووي وتجريد كوكبنا من الأسلحة النووية. إن أكبر تهديد وتحدي للسلام والأمن في العالم اليوم، سياسة القوة، القائمة على التفوق

كما جرت في الآونة الأخيرة احتفالات باهرة بمناسبة بدء العمل في إعادة ربط السكك الحديدية والطرق بين شمال كوريا وجنوبها.

وعقد الجنرال المحترم كيم جونج - إيل اجتماعا مع الرئيس بوتين في المنطقة الشرقية القاصية من الاتحاد الروسي، في آب/أغسطس هذا العام؛ وأجرى محادثات مع رئيس وزراء اليابان جونيشيرو كوزومو في بيونغيانغ في ١٧ أيلول/سبتمبر، انتهت بتوقيع إعلان بيونغيانغ بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان وتشكل هذه الاجتماعات إسهاما كبيرا في السلام والأمن العالميين وإرساء هيكل عالمي جديد وعادل. وستؤدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحسن نية واجبها ومسؤوليتها لتحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وكفالة السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا والعالم، في ظل القيادة الحكيمة للجنرال المحترم كيم جونج - إيل.

وليتسنى تحقيق السلام وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، ينبغي لشمال كوريا وجنوبها رفض التدخل الأجنبي والتمسك بروح الاستقلال الوطني. وذلك أن اللجوء للقوات الأجنبية والتواطؤ معها ضد مواطني البلد الواحد يعلان من المستحيل تطوير العلاقات بين الشمال والجنوب خدمة لمصالح الأمة الكورية وتحقيق السلام وإعادة التوحيد. ومن أجل التخلص من الاعتماد على القوات الأجنبية، ينبغي الدعوة إلى انسحاب القوات الأجنبية. فكوريا الجنوبية تحمي تركز قوات أجنبية تستهدف مواطني البلد الواحد. ولا تمارس أي ولاية قضائية على الجرائم التي يرتكبها الجنود الأجانب الذين - في حالة حدثت مؤخرا - قتلوا طالبتين كوريتين جنوبيتين. وهي بالفعل ليست في وضع يسمح لها بأن تتكلم عن قضايا السلام والأمن. وتود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تغتنم هذه الفرصة لتحث كوريا

دول أعضاء بالشر، والدعوة لشن ضربات وقائية. وبالإضافة لذلك، ليس من المعقول لأي بلد ينشر في الخارج أعدادا ضخمة من القوات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل، أن يصبر على أن تخفض دول أخرى قواتها للدفاع عن النفس. ويرى وفدي أن من الملح عقد مؤتمر للأمم المتحدة لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، واعتماد برنامج عمل فعال لنزع السلاح الشامل، لا سيما نزع السلاح النووي.

ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تسبب قلقا كبيرا بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. والهدف الكوري هو إنهاء التدخل الأجنبي وتحقيق إعادة توحيد البلد. ولقد فتح الزعيم العظيم لشعبنا، الجنرال كيم جونج - إيل فصلا جديدا في تاريخ العلاقات بين الشمال والجنوب، داعيا للاستقلال الوطني والوحدة الوطنية الكبرى، من أجل التعجيل بإحلال السلام في البلد وإعادة توحيد. كما أنه يوفر بيئة مواتية للسلام وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بجهوده الخارجية النشطة. ويمثل مؤتمر القمة التاريخي الذي انعقد بين الكوريتين في بيونغيانغ، في حزيران/يونيه سنة ٢٠٠٠، الذي كان الأول من نوعه في تاريخ الانقسام الوطني، واعتماد الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب، نقطة تحول في جهود الشعب الكوري من أجل توحيد البلد.

إن الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب هو إعلان للاستقلال الوطني وإعادة التوحيد السلمية، بدعوته لمعارضة التدخل الأجنبي وتحقيق إعادة التوحيد بالجهود المتضافرة للأمة الكورية. ورغم وجود عقبات مؤقتة في تنفيذ ذلك الإعلان المشترك، بسبب التدخل الأجنبي والافتقار إلى روح الاستقلال الوطني، تتخذ العلاقات الشمالية - الجنوبية الآن خطوات واسعة للأمام، مدعومة بشهامتنا من أجل بلدنا وأمتنا. ويجري تعاون محسوس وتبادلات في ميادين متنوعة.

جدير به تماما وأن أعرب عن ثقة وفدي الكاملة في قيادته. كما أقدم التهانى الحارة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسلفه على الاختتام الناجح للدورة السادسة والخمسين.

ونشيد بالأمن العام لمحاولاته المستمرة لتشجيع نزع السلاح وتعزيز السلم. وأود أيضا أن أشكر السيد جاياتشا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاته الاستهلاكية الشاملة التي أدلى بها في وقت سابق في المناقشة العامة.

لقد تضمن العام المنصرم مجموعة مختلطة من الإنجازات والانتكاسات في مجال نزع السلاح. ورافق التقدم المحرز في الحد من خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تطور هائل في تكنولوجيات الأسلحة الرهيبة وتقويض للمعاهدات الدولية القائمة. ولكن كفة الميزان قد مالت أكثر نحو الجانب السلي، وهي حقيقة لا تبشر بالخير بالنسبة للمجتمع الدولي. لذلك توجد أهمية حاسمة للجهود التعجيل في نزع السلاح كي نحقق مقصد ميثاق الأمم المتحدة وأهداف إعلان الألفية.

إن نيبال مؤيد دائم لنزع السلاح بوصفه وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ويبقى نزع السلاح النووي على رأس أولوياتنا. ولا بد أن يركز السلام العالمي على الثقة والاحترام المتبادلين، وليس على التهديد بالإبادة المتبادلة. ونرحب باتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على الحد من نشر الأسلحة النووية الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والتي كانت لفترة طويلة عاملا للاستقرار، سيفتح أبواب سباق جديد للتسلح، سيكون على الأرجح أخطر بكثير مما كان في أي وقت مضى. إن الأمن المطلق من الأسلحة النووية يكمن في القضاء

الجنوبية على التخلي عن اعتمادها على القوات الأجنبية، وأن تتمسك بروح الاستقلال الوطني. فذلك ضروري لتعزيز السلام وإعادة التوحيد في كوريا تماشيا مع الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب.

ولكفالة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وتحقيق إعادة التوحيد، ينبغي إلغاء سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويمكن توقع السلام والأمن في كوريا وجنوب شرق آسيا عندما تنهي الولايات المتحدة سياستها العدائية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحترم نظامنا وسيادتنا، وتطور العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة.

وإذا تخلت الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونفذت بحسن نية الإطار المتفق عليه لبناء مفاعلات الماء الخفيفة كما ينبغي، سيتم حل قضية ضمانات السلامة وفقا لذلك. وتتمسك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالموقف الداعي إلى تعديل وتطوير العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الجديد. وتنبثق الحاجة إلى تحقيق ذلك من السياسة السلبية لإدارة الولايات المتحدة الحالية تجاهها حيث تعلن أن للولايات المتحدة شواغل أمنية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا كانت إدارة الولايات المتحدة مستعدة للتخلي عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ستعالج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عبر الحوار، القضايا الأمنية التي تشغل الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق، نتابع زيارة المبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة التي يقوم بها الآن لبيونغيانغ.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنهئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى الذي هو

كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وندعو البلدين المتنافسين في جنوب آسيا إلى عدم قعقعة أسلحتهما النووية.

ومن الممكن لضمان عدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها أن يكون إجراء قويا لبناء الثقة، سواء كخطوة مؤقتة أو كحافز على تحقيق التزعم الكامل للسلاح النووي، وهو هدفنا النهائي. وينبغي ألا يكون هناك مكان في العالم المتحضر لأسلحة الدمار الشامل الأخرى، خاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وللأسف، لا يبشر تعثر المفاوضات بشأن البروتوكول المقترح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بالخير، ولكننا نأمل أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي المستأنف لهذه الاتفاقية من تحقيق هدفه.

لقد كان الإنفاذ الفعال لمختلف معاهدات نزع السلاح دائما مثيرا للمشاكل. وفي هذا السياق، ندعو العراق إلى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والسماح بعودة المفتشين. كما ندعو المجتمع العالمي لدى تنفيذ أحكام القانون الدولي إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة في أعماله.

وبرغم أن توصيات الخبراء الحكوميين المعنيين بقضية القذائف كانت هزيلة إلا أن توافق آرائهم مشجع، حيث أنه سيوفر أساسا لإرساء قواعد متعددة الأطراف في هذا الصدد. ولقد شاركت نيبال، المعروفة بمعارضتها للألغام الأرضية المضادة للأفراد، مشاركة نشيطة في نشوء اتفاقية لمكافحةها، ولا يزال التزامنا الأخلاقي بهذه الاتفاقية قويا. إن نص هذا الصك هو الآن قيد دراسة نشطة من حكومة صاحب الجلالة، وعند استكمال العملية سيسعدنا جدا

التام عليها. ولذلك نحث كل الدول النووية المعلنة وغير المعلنة على إظهار الالتزام بالتخلص من ترساناتها النووية ضمن إطار زمني ملائم فنيا والتصميم على ذلك.

ليس لدى العديد من الدول أية طموحات نووية، ودول أخرى كثيرة قد أسقطت ذلك الخيار بوازع من الضمير. ونحن نشيد بكوبا على التحاقها بهذه الفئة من الدول من خلال انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو. ولكن بعض الدول سعت إلى اقتناء هذه الأسلحة في السر أو العلانية، مما يقوض هدف معاهدة عدم الانتشار والهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي التام. ولن يتم على الأرجح التراجع عن هذا التوجه إلا إذا حُرمت الأسلحة النووية، وإلا إذا أحرزت الدول النووية تقدما ملموسا نحو إزالة هذه الأسلحة المريعة من ترساناتها. إن تمسك الدول النووية بمثل هذه الأسلحة المهلكة نفسها، بينما تطالب الآخرين بالتخلي عن خيار الأسلحة النووية، سيكون مثالا جليا على ازدواجية المعايير، وهو ما يتعين على الدول النووية أن تتفاداه.

وفي وقت يعد فيه التقدم في خفض الفعلي للأسلحة النووية مثبطا للهمم، تعطلت تدابير بناء الثقة وكبح النمو والانتشار الإضافيين لهذه الأسلحة أو تسير ببطء مخيب للآمال. فعلى سبيل المثال، ما زالت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ حيث ينقصها العدد الكافي من التصديقات. ولم تنطلق المفاوضات بشأن المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي السعي بإلحاح إلى تحقيقها. وما فتئت حكومات تحاول، وحدها وعلى الصعيد الإقليمي، أن تخلص بلدانها ومناطقها من الأسلحة النووية، وهو أمر مشجع جدا. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلادي بسعي بلدان آسيا الوسطى إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها.

الغرض، قررت حكومة صاحب الجلالة بالفعل أن تسهم بتكاليف تشغيل المركز عندما ينتقل إلى مقره الجديد في كاتماندو. ونحن نلتزم من الدول الأعضاء أن تواصل تقديم دعمها المعنوي والمادي في نقل المركز إلى نيبال، وفي زيادة تعزيز أنشطته.

إن الأسلحة المميتة قد تفرض نوعاً من الاستقرار المقلقل القائم على الخوف، ولكنها لن تكفل السلام الدائم الذي يركز على دعائم الثقة المتبادلة والتفاهم والتكافل. أما المذاهب الاستراتيجية التي جُربت حتى الآن ابتداء من توازن القوة إلى نظرية الدمار المؤكد المتبادل، فقد فشلت جميعها في توفير هذا السلام. وعليه، لا ترى نيبال أي بديل عن ثقافة السلام التي تُحسم فيها النزاعات سلمياً قبل أن تستعر، وتقدر فيها كرامة الإنسان، ونحن ننظر إلى نزع السلاح باعتباره جزءاً لا يتجزأ من ثقافة السلام، حيث يمكن تحويل الموارد المحررة من التخفيضات العميقة في النفقات العسكرية ونفقات السلاح إلى أغراض التنمية، بغية انتشال ملايين الناس في شتى أنحاء المعمورة من وهدة الفقر والأمية والمرض. ولا بد من أن تصبح عوائد السلام واقعا ملموسا وليس فكرة مجردة، وما نحتاجه لإحلال السلام والأمن الدائمين هو المزيد من الجسور بين الشعوب والأمم وليس المزيد من القنابل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نختم قائمة المتكلمين لهذا الصباح. وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد.

السيد إسحاق (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بغية عدم الانتقاص من أهمية تهنئة الرئيس على توليه الرئاسة، سيقوم رئيس وفد بلادي بتقديم التهانئ الرسمية في المناقشة في وقت لاحق.

الانضمام إلى صفوف الدول التي تشرف بأن تصبح أطرافاً في هذه المعاهدة العالمية الهامة جداً.

وسيكون من المستهجن والمشين أن نجعل الظلال الكثبية لسباق تسلح رهيب تخيم على الفضاء الخارجي وقاع البحار وقارة إنتركيتيكا. ونيبال تعارض أية محاولة لنشر أسلحة في هذه المناطق الشديدة الحساسية. ولقد شهدت نيبال التي وقعت ضحية للإرهاب المادي على مدى نصف العقد، كيف ينتزع الإرهابيون الأسلحة الصغيرة من أيدي المدنيين ثم يستخدمونها بوحشية ضد أناس أبرياء. وهذا هو السبب في أننا نلتزم التزاماً تاماً بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر عام ٢٠٠١ المعني بالانتحار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وندعو بقوة إلى تعزيز التدابير العالمية لإبقاء هذه الأسلحة بعيداً عن أيدي العناصر غير الدول.

ومع أن التقدم العام في مجال نزع السلاح بطيء إلى حد بعيد، فإن أكثر ما يثير جزعنا هو أن مؤتمر نزع السلاح لم ينجح على امتداد أربع دورات متعاقبة حتى في الاتفاق على برنامج عمله. وعلاوة على ذلك، فإن هيئة نزع السلاح لم تجتمع في دورتها المقررة الماضية. وهذه مسائل تثير في نفوسنا شعوراً خطيراً بخيبة الأمل. ونحن ندعو المجتمع العالمي إلى استخدام هاتين الآليتين المتعددتي الأطراف على أكمل وجه.

أما المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح فإنها أداة مهمة للنهوض بأهداف نزع السلاح والسلام. ونيبال تدين بالامتنان للدول الأعضاء على الشرف الذي أسبغته عليها باختيارها البلد المضيف للمركز الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وأود أنؤكد مجدداً أن حكومة صاحب الجلالة تلتزم التزاماً راسخاً وحازماً بنقل المركز إلى المكان الذي ينتمي إليه، ألا وهو نيبال، بأسرع ما يمكن. ولهذا

والممثل السوري، في بيانه، كشف عن دافعه الطاعني نحو محاولة إضفاء الصفة الشرعية على الإرهاب بافتعاله تمييزاً يمكن أن يبرر به ارتكاب العنف ضد المدنيين. وهذا ليس مستغرباً في ضوء حقيقة أن سورية مصنفة في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. ومما يضاعف من شعورنا بالقلق أن هذا البلد عضو في مجلس الأمن، بل إنه أيضاً تولى رئاسة المجلس.

ولا يمكن أن يكون هناك أي قبول لآراء من يسعون إلى تبرير إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء عمداً، أيا كانت قضيتهم أو شكواهم. ولا بد من إدانة الإرهاب بدون مواربة وبدون تمييز. وإذا أردنا النجاح في حملتنا لتخليص العالم من هذا البلاء، فيتعين على الدول أن تتعهد بوقف كل أشكال الدعم المعنوي والسوقي لأعمال الإرهاب. ولكن ذلك سيكون عملاً قائماً على المبدأ من الناحية الأخلاقية والقانونية وثمره احترام أساسي للقيم الإنسانية ولقدسية حياة الإنسان. ولا أتوقع أن يصدر ذلك بسهولة عن هذين الوفدين، ومن سورية على وجه الخصوص.

السيد المعتوق (العراق): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة ممارسة لحق الرد، ونهنتكم برئاسة اللجنة، ونأمل أن تحقق اللجنة أهدافها تحت قيادتكم.

لدي رد بسيط حول ما ذكره وفد نيبال أن على العراق أن يمثل لقرارات مجلس الأمن. أعتقد أن وفد نيبال لم تكن لديه صورة واضحة، حيث أن العراق ممثل لكل قرارات مجلس الأمن. كما أن العراق قد دعا المفتشين إلى زيارته والتحقق من الادعاءات حول كل ما يقال عن أسلحة الدمار الشامل. وموقف العراق واضح وصريح في هذا الجانب، إلا أن الولايات المتحدة تعارض عودة المفتشين إلى العراق.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): أود أن أبدأ باختصار على ما قاله مندوب إسرائيل. لقد حاول

وأود أيضاً أن أشكر ممثلي سورية وإيران اللذين وفرا لي الفرصة، بادعاءاتهما التي لا أساس لها وعباراتهم الطنانة التي تقطر سماً، لكي أضع الأمور في نصابها.

وليس في نيتي أن أشير إلى الخيال المريض الذي كشف عنه بياننا هذين الممثلين. فموافقنا من مسائل الأمن وتحديد الأسلحة، إلى جانب تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في آخر المطاف، ستوصف بإسهاب في بياننا أثناء المناقشة العامة في اللجنة. ويكفي القول إن الاستماع إلى هذه الافتراءات الموجهة ضد بلدي من بلدين اشتهرا بقمعهما ونظمهما الشمولية، وبالاتفاق حتى إلى أبسط المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون، هو بحق شيء مفرز إلى أبعد حد.

لقد استمعنا في سياق هذه المناقشة إلى عدة إشارات إلى المعيار المزدوج المزعوم. ولا بد من أن يكون هناك تمييز واضح بين بلد ديمقراطي، أي بلدي، وهو الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والبلد الذي حارب من أجل وجوده منذ لحظة إنشائه، وبين هذا النوع من البلدان الذي وصفته من فوري. ومنذ أكثر من خمسة عقود، واجهت إسرائيل تهديدات من البلدان المجاورة، وبعضها له تاريخ عريق من الطغيان والقمع والشمولية والافتقار حتى إلى أبسط مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون ولا شيء يمنع هذه النظم من استخدام أكثر الأساليب وحشية للاحتفاظ بالسلطة. بل إن بعضها استخدم حتى أسلحة الدمار الشامل وليس فقط ضد جيرانه بل أيضاً ضد سكانه. ويجدر في هذا الصدد أن نذكر أن إيران، بالأمس فقط، كشفت عن الهدف الحقيقي من برنامجها للقذائف الذي لا يستهدف دولة أخرى غير إسرائيل. وربما كان هذا تدليلاً منها على مفهومها لثقافة السلام.

ممثل سورية وهو يتكلم ممارسا لحق الرد، وأقول إن صفاقته لا حد لها. فبالرغم من اعتراضات سورية، إلا أن الطابع الحقيقي لسجل سورية ليس سرا. لقد نقلت سورية أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة كما وفرت وسائل أخرى لدعم إرهابيي حزب الله الذين يواصلون زعزعة الاستقرار في الجزء الشمالي من إسرائيل. وفضلا عن ذلك، فإن سورية، حسبما ذكرت سابقا، هي واحدة من سبع دول مسجلة بصفقتها دولاً ترعى الإرهاب، وذلك نتيجة للدعم والملاذ الآمن اللذين تقدمهما للمجموعات الإرهابية من قبيل القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وأبو موسى وفتح والانتفاضة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وإن حماس وهي واحدة من أكبر المنظمات الإرهابية الفلسطينية المتطرفة التي تعارض عملية السلام على الدوام، وليست هناك حدود للوسائل التي تستخدمها، تحتفظ بمكاتب لها في دمشق وتتمتع بمزمنة إقامة قواعد لها في وادي البقاع اللبناني تحت السيطرة السورية. واحتجاز سورية لحرمة حياة الإنسان لا يبدأ عند حدودها. فلقد استخدم نظام الحكم أقصى التكتيكات الوحشية الإجرامية لقمع المنشقين وإسكات المعارضة السياسية في الداخل.

إن بلدا له سجل مخجل مثل سورية ليس له الحق في اتهام الآخرين. كنت آمل من بلد معارض تماما للحملة الدولية ضد الإرهاب أن يتردد في الكلام بهذه الطريقة. وكان من الأفضل للممثل السوري أن يلتزم القول المأثور ومفاده أن الذين يعيشون في بيت من زجاج لا يلقون بالحجارة على الآخرين.

السيد تشونغ إي - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وذكر فيه أن الحادثة الأخيرة التي قتل فيها جنود من الولايات المتحدة

مندوب إسرائيل كعادته أن يحرف عملنا في هذه اللجنة عن مساره. فقد جاء ببيان لا علاقة له بحفظ السلم والأمن الدوليين. وإذا ادعى بأن سورية تبث دعايات سامة فإن ما أدلت به سورية في بيانها يوم أمس هو عبارة عن واقع وحقائق. فقد دعت سورية مثلما دعت الدول العربية والإسلامية الأخرى إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. ودعت إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هذه ليست دعايات. وهذا من منطق أن سورية والدول العربية كافة تنجح إلى السلام العادل والشامل في المنطقة وإلى تجنب المنطقة ويلات حرب لا تعرف لها نهاية.

إن إسرائيل قد قتلت عملية السلام منذ بدايتها، منذ مدريد وحتى مبادرة السلام العربية التي تبنتها القمة العربية في بيروت في آذار/مارس الماضي. لقد قتلت عملية السلام بدباباتها وطائراتها، وأسلحتها الثقيلة والخفيفة. وإن المجازر المرعبة التي ارتكبتها إسرائيل شاهد على ذلك أمام العالم كله.

وإذا كان مندوب إسرائيل قد تحدث عن الإرهاب، فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة والعالم التي تمارس إرهاب الدولة المنظم ضد شعب يكافح ويناضل من أجل استقلاله وحرية تقرير مصيره. أردت بهذه المداخلات أن أوضح للوفود الموقرة بأنه لا ينبغي أن تنطلي عليهم هذه الدعايات المغرضة التي تبثها إسرائيل.

السيد اترتشاكي (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أعد بأنني لن أستغرق مدة الدقائق الخمس المخصصة لي كاملة لممارسة حق الرد. فقد استمعت بعناية شديدة إلى

إن ما يثير الاستغراب هو أن هذه الدولة التي تدعي الديمقراطية تُنكر على الفلسطينيين حقهم في العيش ضمن دولة آمنة ومعترف بها. وإسرائيل هي آخر دولة يحق لها التحدث عن الديمقراطية.

وكان ممثل إسرائيل قد أشار في بيانه الأول إلى أن سورية عضو في مجلس الأمن، وترأست مجلس الأمن. إن سورية مشهود لا منذ بداية عضويتها في الأمم المتحدة، بالتزامها بقرارات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، ولا يحق لمندوب إسرائيل أن يُقيّم عمل سورية في الأمم المتحدة. ونحن لم نكن بحاجة إلى صوت إسرائيل كي ننجح في عضوية مجلس الأمن.

السيد عساف (لبنان): لقد تطرق مندوب إسرائيل في رده الثاني إلى بلادي. ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أمارس حقّي في الرد على الشكل التالي.

لقد أكد مندوب إسرائيل على أن دولته تتعرض لتهديد من جيرانها وكأنه بذلك يحاول أن يبرر مخالفتها لقرارات هذه اللجنة التي تدعوها باستمرار إلى إزالة أسلحتها النووية وأسلحة التدمير الشامل التي بحوزتها.

واسمحوا لي، بأن أؤكد لكم مرة ثانية ما كانت أعلنته قمة بيروت بشأن مبادرة السلام العربية التي أقرت لإسرائيل مقابل انسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة، الحق في الوجود. وليس صحيحاً ما يقوله مندوب إسرائيل بأن العرب يهددون إسرائيل اليوم. من يهدد هو من يحتل الأراضي. وفي مقابل الانسحاب أكدت جميع الدول العربية لإسرائيل على الاعتراف لها بحق الوجود. وأكدت لها، أكثر من ذلك، إقامة علاقات طبيعية، وما أعطاه العرب في هذا الإطار لم يتطرق إليه قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ليس صحيحاً أبداً أن العرب اليوم يهددون إسرائيل. من يهدد هو إسرائيل التي تمارس الاحتلال تجاه الدول العربية المحيطة بها على الأقل.

فتاتين صغيرتين مرتبطة باعتماد الحكومة الكورية على قوة عسكرية أجنبية.

أود أن أذكر ثلاث نقاط: أولاً، جاء وضع قوات تابعة للولايات المتحدة في كوريا وفقاً لمعاهدة الأمن المتبادل بيننا وبين الولايات المتحدة، وهي المعاهدة التي تم التوقيع عليها بسبب استمرار خطر الصراع المسلح في شبه الجزيرة الكورية.

ثانياً، لقد كان مقتل فتاتين على أيدي الجنود الأمريكيين في كوريا حادثاً مؤسفاً نعتقد أن ليس له أي صلة بالحالة الأمنية في كوريا أو بسياسات حكومة بلادي الأمنية. ويجري تحقيق كامل في هذا الحادث من جانب السلطات المختصة في حكومة بلادي ومن جانب القوات الأمريكية في كوريا، ونعتقد أنه سيكون هناك تعويض مناسب وعقاب ملائم استناداً إلى نتيجة التحقيق ووفقاً للاتفاق بشأن مركز القوات المبرم بين حكومة بلادي والولايات المتحدة.

ثالثاً، منذ انعقاد مؤتمر القمة التاريخي بين زعميمي الشطرين الشمالي والجنوبي لشبه الجزيرة الكورية. ما فتننا نحقق تقدماً رائعاً في العلاقات بين الكوريتين. ونأمل أن يُسهم هذا الاتجاه في نهاية المطاف في تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. ومرة أخرى أقول إن مندوب إسرائيل خرج عن أعمال هذه اللجنة وتحدث عن أمور لا تخص عملنا. وعلى الرغم من ذلك، فإنني مضطر إلى القول إنني لم أقرأ ولم أسمع في التاريخ أنه يوجد احتلال ديمقراطي. إن إسرائيل دولة قائمة بالاحتلال وتدعي الديمقراطية. وهي تدمر وتقتل الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة. ولا تزال تحتل مرتفعات الجولان السورية ولم تنسحب نهائياً بشكل كامل من لبنان.

وفي نقطة أخرى، يصف مندوب إسرائيل المقاومة اللبنانية بالإرهاب. بكل بساطة أصبح من يناضل في سبيل تحرير أرضه يوصف على لسان مندوب إسرائيل بأنه إرهابي. ولو أخذنا بهذه المقولة، لكان شارل ديغول مثلاً إرهابياً بامتياز، لأنه ناضل من أجل تحرير أرضه من الاحتلال. هناك فرق كبير بين المقاومة وبين الإرهاب، وهذا الكلام تؤكدته قرارات الجمعية العامة لهذه المنظمة الدولية. وآخر من يحق له اتهام الناس وتوزيع التهم هو مندوب إسرائيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.